

أحمد داود أوغلو: أردوغان خان تركيا لصالح قطر وسيحاسب

رئيس الوزراء السابق ينتقد بشدة التفريط في أسهم من بورصة إسطنبول لفائدة الدوحة



أردوغان خائن" هذه النتيجة التي خلص إليها رئيس وزراء تركيا السابق أحمد داود أوغلو بعد تفويت حكومة الرئيس رجب طيب أردوغان في 10 في المئة من أسهم بورصة إسطنبول لفائدة قطر تحت ذريعة إنقاذ الاقتصاد التركي، حيث حمل داود أوغلو الرئيس الحالي مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع الاقتصادية في البلاد من ترد متوعدا إياه بالحاسبة.

أنقرة - وجه رئيس وزراء تركيا السابق أحمد داود أوغلو، الخميس، اتهامات خطيرة للرئيس الحالي رجب طيب أردوغان بشأن علاقته بقطر وعملية التفويت في 10 في المئة من بورصة إسطنبول لصالح الدوحة، وذلك في أحدث تصريح من داود أوغلو مع أردوغان. وكان الرئيس التركي قد دفع مؤخرًا نحو إتمام الصفقة مع الدوحة غير أنه بانتقادات المعارضة اللاذعة، والتي فشلت في تمرير مقترح في البرلمان لفتح تحقيق بشأن هذه الصفقة. واتهم رئيس حزب المستقبل التركي، داود أوغلو، أردوغان، بخيانة الأمانة، بعد بيع 10 في المئة من بورصة إسطنبول إلى قطر، بحجة إنقاذ الاقتصاد التركي الذي يمر بأزمة حادة منذ سنوات.

وقال داود أوغلو في مقطع فيديو نشره على تويتر، إن أردوغان "خان الأمانة"، مطالبًا إياه بالعودة إلى رشده. وعلّق بغضب كبير على الوضع الاقتصادي للبلاد وحجم الدمار الذي لحق بها، وقال إنه لا يمكن مسامحة أردوغان على ما فعله بتركيا، ولا أحد يستطيع أن ينجو من هذا الدمار الذي لحق بالبلاد من خلال طلب العفو والمغفرة. وتوعد رئيس وزراء تركيا السابق كل من يضر بلاده "بالحاسبة"، قائلا "أولئك الذين يضرّون هذا البلد سيحاسبون"، في إشارة إلى أردوغان.



إيقوت أردوغدو
تركيا مستنصب ملكية
خاصة لقطر بالتوجه
الذي يسلكه أردوغان

كما وجه سهام نقده لحزب العدالة والتنمية الذي قال إنه يعد مهندس البنية الفساد في تركيا. وخاطب رئيس حزب المستقبل بأردوغان قائلا "لا يمكنك العفور على غطاء لهذا الحطام يا سيد أردوغان (..) هذا البلد ليس البورصة الخاصة

بك، ولا السوق الخاص بك، ولا متجرك، تركيا دولة تعيش بها أمة، أمة تتكون من الشرفاء".
وتعتبر بورصة إسطنبول، المؤسسة المالية التي يعود تأسيسها إلى ما قبل 130 عامًا، بمثابة القلب النابض لعالم المال والأعمال في تركيا.
وذكر داود أوغلو بكلمات أردوغان التي قال فيها "يا إخواني، إذا أعطيت الأمانة لشخص، فإنك ستحاسبه عليها، ليس كذلك"، في إشارة أخرى إلى ضرورة محاسبة أردوغان.

ومن جهة أخرى، رفض البرلمان التركي باصوات تحالف حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية، اقتراح حزب الشعب الجمهوري المعارض التحقيق في بيع 10 في المئة من أسهم بورصة إسطنبول إلى قطر.
ومنذ فترة بات داود أوغلو شديد الانتقاد لاداء الحكومة التركية في العيد من الملفات على غرار ويا كورونا وإحجام بلاده في المستنقعين السوري واللبيبي حيث تدعم أنقرة جماعات جهادية مسلحة في سوريا، ونزلت مؤخرًا بكل ثقلها في الأزمة الليبية من خلال دعم

مليشيات حكومة الوفاق الإسلامية في مواجهة الجيش الوطني الليبي. وتعاني تركيا من أزمة اقتصادية كبيرة تحتاج إلى سنوات لتجاوزها. وتعود في غالبها إلى الصدام السياسي الذي تلجأ إليه حكومة أردوغان مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ودول الشرق الأوسط، ما دفع إلى انحصار نوايا الاستثمار، وخاصة من رجال الأعمال في الخليج وتوقف السياح الخليجيين عن زيارة تركيا كوجهة أولى مثلما كان يحصل في سنوات ما قبل 2010.

ولاستت العلة التركية مستويات منخفضة غير مسبوقة خلال الأشهر الماضية، عمقتها تداعيات جائحة كورونا العالمية، ما دفع المستثمرين إلى التخوف من تراجع صافي احتياطيات البنك المركزي من النقد الأجنبي والتزامات دين تركيا الخارجي المرتفعة نسبيًا، مما حدا بالمسؤولين للمسي إلى تدبير التمويل من الخارج.
ومنذ إعلان صندوق الثروة السيادي التركي عن بيع الأسهم للدوحة، شهدت تركيا موجات غاضبة خاصة بين صفوف

المعارضة، التي اتهمت أردوغان ببيع أصول الدولة مقابل المال. وأعلن صندوق الثروة السيادي في تركيا، الاثنين الماضي وبعد مضي 5 أيام فقط على الزيارة التي أداها أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني إلى البلاد، أنه باع 10 في المئة من أسهم بورصة إسطنبول إلى جهاز قطر للاستثمار مقابل 200 مليون دولار، مشيرًا إلى أنه سيظل يحتفظ بحصة قدرها 80.6 في المئة من أسهم البورصة.

وقال المحامي التركي دوغان أركان إنه بصدد رفع شكوى جنائية بحق أردوغان، متهمًا إياه ببيع "قيمة وطنية لا يمكن تخصيصها، حتى ولو كان ذلك سموحًا، لكن من المستحيل بيع أسهم بورصة إسطنبول مباشرة للقطريين، كان من المفترض طرحها للمناقصة وفق قانون الشتريات".
وعبر المحامي التركي وسكرتير حزب التحرير الشعبي المعارض عن رفضه "هذه الصفقة كليا، ورفض انتقال الحق السيادي لأقرة إلى دولة أخرى جزئيًا باعتبار أن بورصة إسطنبول هي شركة تديرها الدولة التركية ولا

بالمرصاد لسياسات أردوغان

يجب بيع أسهمها للخارج بموجب القانون المحلي". ولأقت الواقعة استياء حزب الشعب الجمهوري أكبر أحزاب المعارضة، الذي اتهم أردوغان ببيع الشروات الوطنية ما سيقود تركيا إلى مواجهة عقوبات وخيمة مستقبلًا.
وقال النائب البرلماني عن الحزب، أيقوت أردوغدو "حاليا، يتم نهب ثروات تركيا مثلما يتم نهب ثروات السفينة الغارقة. سوف تصبح تركيا مع هذا التوجه ملكية خاصة لقطر في المستقبل".
ووقعت تركيا وقطر 10 اتفاقيات في 26 من نوفمبر بما في ذلك بيع 10 في المئة من بورصة إسطنبول.

ويعتبر صندوق الثروة السيادي التركي، حاليًا، صاحب أكبر حصة في بورصة إسطنبول بواقع 90.6 في المئة، قبل أن تنخفض النسبة إلى 80.6 في المئة، بعد نقل 10 في المئة إلى جهاز قطر للاستثمار.
وتتوزع بقية الأسهم بين 2.27 في المئة لبورصة إسطنبول التجارية، و3.1 في المئة لاتحاد أسواق المال التركية، و5.83 في المئة موزعة على مستثمرين آخرين.

بومبيو وبخ أنقرة في اجتماعه الأخير بحلف الناتو

بروكسل - قال خمسة دبلوماسيين ومسؤولين أن وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو استغل اجتماعه الأخير في حلف شمال الأطلسي هذا الأسبوع ليوجه انتقادات شديدة للهجة لتركيا، قائلا إن شراءها منظومة أسلحة روسية "هدية" لموسكو.
وقبل أن يترك منصبه في يناير مع انتهاء فترة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، يقود بومبيو حملة تصعيد لافتة ضد أنقرة التي كان ترامب متساهلا معها.

وقال الدبلوماسيون والمسؤولون الذين اشترطوا عدم نشر أسمائهم إن بومبيو قال خلال الاجتماع الذي انعقد عبر دائرة تلفزيونية مغلقة الثلاثاء إن تركيا تقوّض أمن حلف الأطلسي وتوجد حالة من عدم الاستقرار في شرق البحر المتوسط في نزاع مع اليونان وقبرص الدولة غير العضو بالحلف على موارد الغاز.

وثمة خلافات قديمة بين العضوين في حلف الأطلسي بشأن تدخل تركيا العسكري في سوريا وليبيا، لكن تصريحات بومبيو تسلط الضوء على عمق التوتر في التحالف الغربي الذي يقول بومبيو إنه يضعفه بشدة. وأبلغ بومبيو نظيره التركي مولود جاويش أوغلو بأن تركيا أخطأت في إرسال مقاتلين سوريين إلى ليبيا مقابل المال، وهو ما خلصت إليه وزارة الدفاع الأميركية في تقرير في يوليو، وأيضًا إلى الصراع في إقليم ناغورنو قره باغ الذي دعمت فيه تركيا أنريجان.

وقال الدبلوماسيون إن حديث بومبيو دفع حلفاء آخرين في الاجتماع، ومن بينهم فرنسا واليونان وحتى لوكسمبورغ الصغيرة، إلى توبيخ تركيا وحدا ذلك بجاويش أوغلو إلى توجيه اتهامات مضادة بتسميم بالتحدي. ووصفت لهجة الحديث في الاجتماع بأنها "محسوبة" لكن "أكثر تصادمية" مما جرت عليه العادة.
ونقل دبلوماسي عن وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لورديان القول إن وحدة الحلف "غير ممكنة إذا قلد حليف الأفعال الروسية"، في إشارة إلى تاجيج موسكو الحروب بالوكالة بإرسالها مرتزقة.

حملة فرنسية غير مسبوقه ضد «الانفصالية الإسلامية» تستهدف 74 مسجدًا

والذي يتهمه بأنه "بؤرة إسلاموية تعمل ضد الجمهورية الفرنسية"، وذلك في أعقاب جريمة قتل المدرس الفرنسي صامويل باتي ذبحا.
وقال الوزير في تغريدة على تويتر "بناء على أوامر الرئيس إيمانويل ماكرون، تم حل التجمع المناهض للإسلاموفوبيا في فرنسا، خلال اجتماع مجلس الوزراء الأربعاء. فمنذ سنوات، يقوم هذا التجمع بالعداوة الإسلامية".
وكانت منظمة "التجمع المناهض للإسلاموفوبيا" قد استبقت قرار حلها وسارعت إلى تصفية كافة نشاطاتها في البلد الأوروبي ونقلها إلى الخارج، الأمر الذي عذبه مراقبون محاولة من جانب التنظيم للانحناء أمام عاصفة دول القارة لمواجهة الإرهاب والتطرف.

وتأتي هذه الحملة في وقت كانت فيه فرنسا خاضت مواجهة مع جماعات الإسلام السياسي وكذلك المنظمات المغربية من الإخوان في البلاد حيث حلت في وقت سابق على غرار تنظيم الذئاب الرمادية المتطرف.
وكان دارمانان قد أعلن خلال جلسة برلمانية، عن إغلاق السلطات 73 مسجدًا ومدرسة خاصة ومحلًا تجاريًا منذ مطلع العام الجاري، لدواعي تتعلق ب"مكافحة التطرف".



جيرالد دارمانان
أجهزة الدولة ستطلق
تحركًا ضخمًا
ضد الانفصالية

وتحاول باريس التأسيس لإسلام فرنسي من خلال منع سيطرة جماعات متطرفة على الخطاب الديني حيث شملت الإجراءات التي أقرتها السلطات الفرنسية في هذا السياق الإشراف على المؤسسات التعليمية الدينية، وإغلاق المؤسسات والجمعيات المتطرفة، وطرد الأئمة الأجانب الذين يجرون على العنف والمواطنين مزدوجي الجنسية المتورطين في أنشطة إرهابية والمهاجرين غير الشرعيين، وتشديد مراقبة الشبكات الاجتماعية.
وأعلن دارمانان أيضًا أن مجلس الوزراء حل بشكل رسمي التجمع المناهض للإسلاموفوبيا في فرنسا،

وزير الداخلية الفرنسي، فإن دارمانان أرسل في 27 نوفمبر مذكرة إلى مدراء الأمن في سائر أنحاء البلاد توضح بالتفصيل الإجراءات الواجب اتخاذها بحق هذه المساجد التي تتوزع على 16 في باريس ومنطقتها و60 في سائر أنحاء البلاد.
ويوجد 18 مسجدًا من بين دور العبادة هذه التي سيتم استهدافها، قد تواجه إجراءات فورية يمكن أن تصل إلى حد إغلاقها.

وأوضحت المصادر أن ثلاثة من هذه المساجد الـ 18 تقع في نطاق بلدية سين سان دوني، مشيرة إلى أن أحدها رفض الالتزام بقرار أصدره رئيس البلدية وقضى بإغلاقه.

والثاني أغلق في 2019 كونه استمر في إقامة الصلاة، أما الثالث فقد صدر قرار أممي بإغلاقه لكن أجهزة الدولة لم تتحقق مما إذا كان قد أغلق فعلاً أم لا.
ويأتي الإعلان عن هذه العملية الأمنية قبيل أيام من الجلسة التي سيعقدها مجلس الوزراء الأربعاء المقبل للنظر في مشروع قانون يرمي إلى "تعزيز المبادئ الجمهورية" من خلال محاربة "الانفصالية" والتطرف الإسلامي.
وكان الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أكد في مقال نشرته صحيفة "فايننشال تايمز" البريطانية في مطلع نوفمبر أن فرنسا تخوض حربًا ضد الانفصالية الإسلامية وليس ضد الإسلام".

الدولة تحركًا ضخمًا وغير مسبوق ضد الانفصالية".
وأضاف أنه "سيتم في الأيام المقبلة تفتيش 76 مسجدًا يشتبه بأنها انفصالية، وتلك التي يجب إغلاقها سيتم إغلاقها".
ووفقًا لمعلومات نشرتها صحيفة لوفينغارو، وأكد صحتها مقرّبون من

وأعلن وزير الداخلية جيرالد دارمانان مساء الأربعاء، أن أجهزة الدولة ستفتش في الأيام المقبلة "تحركًا ضخمًا وغير مسبوق ضد الانفصالية"، يستهدف "76 مسجدًا".
وكتب دارمانان في تغريدة له على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» "بناء على تعليماتي، ستطلق أجهزة

باريس - أطلقت فرنسا تحركًا ضخمًا، ووصفته بأنه غير مسبوق لمواجهة "الانفصالية الإسلامية"، وذلك في أعقاب هجمات متتالية تعرضت لها البلاد هذا العام بالتزامن مع تصريحات للرئيس إيمانويل ماكرون حول ما أسماها بـ "الانزعالية الإسلامية" أثار غضبًا في البلدان العربية والإسلامية.



حزم فرنسي في التعامل مع «التطرف»